الرقم المرجعي: TIGO IOR 63/2011/003
رقم الوثيقة: AFR01/001/2011

السيدة رينيه ألباين– غانسو
رئيسة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
04 ص. ب. 0608

سعادة الرئيسة المبجلة،

تحية طيبة وبعد،

نظراً لبواعث القلق التي تشعر بها منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان بشأن إهمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم الاعتراف القانوني بها في أجزاء عديدة من أفريقيا، فإننا نرحب بالالتزام الذي أعلنته "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" (اللجنة الأفريقية) بتعزيز الحماية لحقوق الإنسان هذه في الإقليم.

ونعتقد أنه يمكن لاعتماد "المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن تفسير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" أن يسهم في التصدي للفقر والتمييز وانعدام الأمن في العديد من الدول الأفريقية. وكما تنص المبادئ والمبادئ التوجيهية، فإنه "ودون توفير سبيل لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن كرامة الأفراد والشعوب تظل معرضة للتهديد"؛ وكذلك، فإن "الحرمان والتهميش الاقتصاديين للشعوب والمجتمعات والجماعات يؤدي إلى تفاقم الصراع وعدم الاستقرار الاجتماعي".

حيث توضح المبادئ والمبادئ التوجيهية نطاق ومحتوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك، وبين جملة أمور، الحق في الصحة، والحق في السكن الكافي، وفي الماء والتعليم، وما يتصل بها من التزامات على الدول حتى تكفل احترام هذه الحقوق وحمايتها وتحقيقها.

وتقدم المبادئ والمبادئ التوجيهية كذلك توجيهات مفصَّلة إلى الدول بشأن سبل تنفيذ التزاماتها وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مستندة في ذلك إلى عمل اللجنة الأفريقية وغيرها من هيئات مراقبة المعاهدات، ولا سيما "لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

كما تُنشئ المبادئ والمبادئ التوجيهية دوراً مهماً لهيئات المجتمع المدني وللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الإنفاذ القانوني لهذه الحقوق. وتمد هيئات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بأداة قانونية وسبيل للدعاوى بغرض الضغط على الدول كي تتبنى أطراً قانونية وطنية تعزِّز آليات المساءلة والتنفيذ. وسيكون بإمكاننا استخدام المبادئ والمبادئ التوجيهية كذلك في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص، وفي بناء الوعي بحالات خاصة من الانتهاكات لهذه الحقوق.

ومن شأن تعزيز انخراط هيئات المجتمع المدني في عمل اللجنة الأفريقية أن يسهم أيضاً في توسعة الدور التأويلي المهم للجنة وتعزيز مخزون فقهها القانوني في هذا المضمار.

ويمكن للمبادئ والمبادئ التوجيهية كذلك أن تيسِّر فرص الوصول إلى سبل انتصاف فعالة بالنسبة للضحايا الذين تنتهك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تحسن من فرص إنفاذ هذه الحقوق.

ومن هنا، فإننا نحض اللجنة الأفريقية على أن تعتمد المبادئ والمبادئ التوجيهية في دورتها العادية التاسعة والأربعين في بانجول، بغامبيا، في أبريل/نيسان 2011، وعلى نشرها وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن فيما يخص الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي.

مع أطيب التحيات والتمنيات،،،
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

نسخ إلى: نائب الرئيس، ورئيس الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير والحصول على المعلومات في أفريقيا،ورئيس الفريق العامل المعني بعقوبة الإعدام، والمقرر الخاص المعني بالسجون وبظروف الاعتقال في أفريقيا، والمقرر الخاص المعني بحقوق المرأة، ورئيس الفريق العامل المعني بحقوق الأشخاص المسنين في أفريقيا، والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا، ورئيس الفريق العامل المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا، والمقرر الخاص المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص النازحين داخلياً والمهاجرين في أفريقيا، وأمين السر التنفيذي للجنة.